

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة الزراعة والغابات
الهيئة القومية للغابات

مسودة سياسة الغابات لسنة 2015

أدرك السودان الحاجة لتنظيم وضبط إستخدام موارد الغابات منذ بداية القرن العشرين. ففي عام 1902م قامت الحكومة بإنشاء مصلحة الغابات والاحراش كما أصدرت في عامي 1908 و1927 القوانين الداعمة لسياسات المحافظة على الغابات. تم إجازة أول وثيقة سياسة قومية للغابات في عام 1932م وظلت تلك السياسة سارية لأكثر من نصف قرن إلى أن عُدلت عام 1986 لإستيعاب الرؤى الجديدة التي تدعو لإشراك المجتمعات المحلية في أعمال الغابات ورفع مستوى التنسيق بينها وبين سياسات وبرامج القطاعات ذات الصلة بالغابات. حدثت تغيرات داخلية وخارجية كثيرة في الفترة التي أعقبت إجازة تلك السياسة كان لها تأثيرها على قطاع الغابات الأمر الذي إستدعي إجراء مراعاة شاملة لسياسة الغابات. فعزمت الحكومة على إصدار سياسة تستوعب هذه المتغيرات وتوجه مسار القطاع لاستيعاب التحديات القادمة التي تتمثل في تخفيف الفقر وتحسين أحوال المواطنين وتحسين البيئة الطبيعية ومقابلة مسائل العرض والطلب على إمدادات منتجات الغابات ومخاطبة التعهدات والالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات الإقليمية والمواثيق الدولية.

أحتوت الوثيقة على الآتي:

في هذا المضممار طلبت حكومة السودان في عام 2002م المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتقديم الدعم الفني لمراجعة سياسة الغابات ومراجعة الأطر المؤسسية والتشريعية لقطاع الغابات. وقد إستجابت الفاو بالتصديق على المشروع TCP/SUD/2903 في يوليو 2003 والذي إشتمل على مراجعة السياسة والهيكل المؤسسي والإصلاح التشريعي.

أنجزت دراسات أساسية ومتخصصة لأغراض هذا المشروع ومن ثم تم إعداد وثيقة السياسة القومية للغابات عن طريق المشاركة بطرح القضايا والاهتمامات والمشاكل الغابية أمام قطاع عريض من الجهات المعنية والجمهور وأخذ رأيها تأكيداً لمبدأ المشاركة في أنجاز هذه الوثيقة.

- خلفية توضح الاسباب التي دعت لمراجعة السياسة والمنهج لذي أتبع في إعدادها.
- أسس الحكم في قطاع الغابات
- رؤية السودان لموارده الغابية
- الاهداف القومية التي يتواصل السعي لتحقيقها مستقبلاً والمجالات العملية لتحقيق الرؤى المنشودة.

- الأهداف المباشرة للسياسة وتوجيهاتها التي تُمارس في المرحلة الراهنة لتسهم في تحقيق الأهداف القومية

خلفية

يعتبر السودان من البلاد ذات الغطاء الغابي الشحيح حيث تغطي الغابات والأحراش حوالي 10.3% من مساحته الأرضية (FAO, 2015) وتمثل مساحة الغابات المحجوزة المسجلة نسبة 5% فقط من تلك المساحة. كما تعتبر ثلثا مساحة البلاد صحراء أو شبه صحراء. وتنتشر غابات السافنا قليلة الامطار في معظم أنحاء أواسط السودان بينما تغطي الغابات ذات الأشجار العريضة الأوراق معظم أراضي الولايات المتاخمة لدولة جنوب السودان كما تنحصر الغابات المغلقة في مساحات صغيرة على منحدرات الجبال.

تكتسب الغابات أهميتها من دورها الحيوي في المحافظة على البيئة ومن فوائدها الاقتصادية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. تساهم الغابات بحوالي 12% من الناتج المحلي. ويتفاوت الطلب على منتجات الغابات من حطب وفحم وأعمدة المباني والخشب المنشور والاصماغ والأغذية والعلف والأدوية البلدية في مناطق البلاد المختلفة. لقد كان وما زال لطرق الحصول على هذه السلع ودرجة الإعتماد عليها تأثيراتها المختلفة على دور الغابات في وقاية البيئة ونمط حياة المجتمعات المختلفة.

لقد أدرك السودان حاجته لضبط وتنظيم إستغلال مورد الغابات منذ مستهل القرن العشرين. ومن أجل ذلك فقد تم إنشاء مصلحة الغابات والأحراش في عام 1902م قبل إنشاء مصلحة للزراعة. صدرت قوانين للغابات في عامي 1908م و1917م دعماً للسياسات ذات التوجه في المحافظة على البيئة. أعلنت أول سياسة قومية للغابات في عام 1932م. وقد إشمطت تلك السياسة على توجيهات عن قطع الأشجار داخل وخارج المناطق المحجوزة كما أوضحت بجلاء المحظورات وامتيازات السكان في الغابات. وفصلت السياسة بدقة تقاسم المسؤوليات المرتبطة بالغابات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في المديرية. وقد تم تعديل سياسة 1932م في عام 1986م لإستيعاب القلق المتنامي بحماية البيئة ومخاطبة الرؤى الحديثة حول المشاركة الشعبية في إدارة مورد الغابات. ورغمما عن تأكيد السياستين على أهمية تحسين مورد الغابات والمحافظة عليها إلا أنهما لم يفضيا إلى النتائج المرجوة. فهناك الكثير من التغيرات التي حدثت في العقود الأخيرة كان لا تأثيرها الداخلي على قطاع الغابات مما أوجب مراجعة شاملة للسياسة. من بين هذه التغيرات:

- اعتماد نظام الحكم الاتحادي والإنحياز البيّن نحو اللامركزية وصدور الدستور الإنتقالي المتضمن إقتسام الثروة والسلطة بين المستوي الإتحادي وحكومة الجنوب والولايات.

- بروز السودان كدولة منتجة للنفط مما أحدث تغييراً في موازنات الطاقة.
- مخاطر المعدلات الراهنة في إزالة الغابات ومستوي الوعي المتنامي بدور الغابات في إستقرار البيئة.
- مخاطر فقدان السودان لموقعة الريادي في الإنتاج والتجارة العالمية في الصمغ العربي.
- تحقيق المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في إدارة موارد الغابات.

تنفيذ مشروع السياسة:

على ضوء العوامل الداخلية والخارجية الوارد ذكرها ونسبة لقصور وثيقتي السياسة الأصلية والمعدلة في معالجة القضايا الجوهرية المؤثرة على قطاع الغابات فقد عازمت حكومة السودان على إجراء مراجعة شاملة لسياسة الغابات. طلبت الحكومة من الفاو في عام 2002م المساعدة في مراجعة السياسة القومية للغابات وكذلك مراجعة الأطر التشريعية والمؤسسية.

لقد نبعت الحاجة لمراجعة السياسة والبلاد تجتاز نتائج إصلاحات إقتصادية هامة بدأت في تسعينات القرن الماضي وفي وقت سبق بقليل التوصل لإتفاقية السلام بين الشمال والجنوب. كما تمت السيطرة على التضخم وإنطلق الاقتصاد بعد البدء في إنتاج البترول بثبات نحو النمو بمعدلات أعلى. هذا التقديم الاقتصادي والاجتماعي قد خفف من القيود الصارمة التي كانت مفروضة على الإنفاق مما فتح فرصاً أوسع لتمويل التنمية في مجال الغابات.

تسعى الحكومة بطلبها من الفاو تحت هذه الظروف أن تنجز سياسة الغابات وتعيئ القطاع للتصدي للتحديات المقبلة الماثلة في التخفيف من الفقر وتحسين أحوال الناس وتحسين البيئة الطبيعية ومكافحة التصحر. هناك أيضاً دوافع أخرى تدعو الحكومة لمراجعة السياسة. فالتطور الذي طرأ على إنتاج النفط قد أحدث تأثيراً مباشراً وغير مباشر على القطاع. كما أن الإصلاحات الإقتصادية قد تطلبت بدورها إصلاحات في بعض مناشط الغابات مثل الوحدات الحكومية لنشر الأخشاب وتصدير الصمغ العربي. وقد إستشعرت الجهات الحكومية التي تساهم في إدارة الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية ضرورة تبنى نُظم الإدارة الرشيدة وتوثيق العلاقات بين القطاعات ذات الصلة والمشاركة الفاعلة في الحوار الدولي حول الغابات. كما أن الجهات الحكومية قد إستجابت لضرورة تضافر الجهود نحو مقابلة الألتزمات التي أملتها مؤتمرات القمة الدولية وتلك المتضمنة في المعاهدات الدولية مثل مكافحة التصحر والتنوع الإحيائي وتغيير المناخ.

إستجابات الفاو بالتصديق على مشروع TCP/SUD/2903 الذى بدأ العمل فى يوليو 2003م وقد شمل المشروع على مراجعة السياسة القومية للغابات ومراجعة التنظيم المؤسسي للهيئة القومية للغابات إضافة لإصلاح تشريعات الغابات.

إعداد السياسة:

بدأت عملية إعداد السياسة بطرح قضايا الغابات وهمومها ومشاكلها فى حوار مستفيض فى أوساط الجمهور والجهات ذات الصلة بالغابات. وقد تم تشكيل فريق عمل لحصر كل المعيين بشأن الغابات لضمان إستشارتهم فى عملية إعداد السياسة ويمكن تصنيف هؤلاء فى المجموعات التالية:

- الوزارات والإدارات الحكومية الإتحادية والولائية ذات الصلة
- المستفيدون من منتجات وخدمات الغابات (المزارعون والرعاة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص).
- المؤسسات التى تدعم الهيئة القومية للغابات فنياً(التعليم والأبحاث).
- الجهات الوسيطة (منظمات المجتمع المدني مثل إتحادات المزارعين والرعاة والنساء والمنظمات التطوعية والدولية).
- العاملون فى الهيئة القومية للغابات (فى الخدمة والمتقاعدون).

تداول فريق العمل والمشاركون فى ورشة العمل الإفتتاحية للمشروع حول تعريف مصطلح "سياسة الغابات" وأعتمد لأغراض هذه الوثيقة التعريف التالي: "بيان لنوايا حكومة السودان يعبر عن التزام الحكومة الجازم بأن تدير مباشرة أو توجه إدارة موارد الغابات فى السودان للمحافظة على إمدادات منتجات الغابات وخدمات الغابات لمقابلة إحتياجات الجيل الحالى دون إضرار بإحتياجات الأجيال القادمة من هذه المنتجات والخدمات".

بدأت عملية إعداد السياسة بتحديد القضايا والمتطلبات والهموم والمشاكل المتعلقة بقطاع الغابات حسبما ورد فى ردود الجهات التى إستهدفها الإستبيان. ومن ثم أخضعت القضايا للدراسة العميقة وأدرجت فى قاعدة معلومات فى الحاسوب. وتم بعد ذلك رصدها فى قائمة وتم ترتيبها وفقاً لأهميتها. وقد شملت المعايير لترتيب الأسبقية أهمية هذه القضايا حسب ورودها فى المسح الخاص بتحديد إحتياجات الجهات المستهدفة علاوة على أهميتها القومية وخطورتها وإنتشارها وعلاقتها بمهام ومسئوليات الهيئة القومية للغابات وبالإلتزام نحو تحقيق المواثيق الدولية وبالإلتزام نحو تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs). إستناداً على هذه المعايير تم تصنيف القضايا الرئيسية على النحو التالي.

- التصحر: وخطورته على التنمية المستدامة.
 - تخصير السودان لتوفير منتجات غابية أكثر وتقديم خدمات بيئية أفضل
 - صناعات الغابات لخلق مجالات للعمل وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع
 - النزاعات حول الأراضي فض النزاعات وتصنيف استخدامات الأراضي بما يكفل الحيابة الأمانة لأراضي الغابات وغيرها من الأغراض الزراعية بحسبان أن ذلك يمثل ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.
 - الطاقة والنفط كمؤشر لتخفيض الاعتماد على الوقود الخشبي وتغير الطلب على المنتجات الخشبية الأخرى.
 - صيانة التنوع الإحيائي للمحافظة على الموروث الطبيعي بالبلاد
 - منتجات الغابات غير الخشبية لفتح مجالات جديدة للتنمية والإستفادة من موارد الغابات بخلاف الأخشاب.
- إستند إعداد هذه الوثيقة مباشرة على مجموعة المخرجات والوثائق الناتجة من عملية مراجعة وتحليل نظام السياسة في البلاد والتي تشمل:

- بيان عام يحتوى على خلاصة قيم المجتمع السوداني وإهتماماته ومتطلباته نحو الأشجار والغابات.
- دراسة مستفيضة ومراجعة دقيقة لسياسات الغابات السابقة في السودان.
- مراجعة عامة لقطاع الغابات تحوى وصفاً لحالة القطاع في عام 2004م وتوفر قاعدة معلوماتية عن الغابات في السودان ومدى إنتشارها والإشراف عليها.
- قاعدة المعلومات التي توفرت من تحليل بيانات المسح الخاص بتحديد إحتياجات الجهات المعنية بالغابات وإهتمامات ورؤى الجمهور وطموحاته ومتطلباته من مورد الغابات.
- أوراق علمية حول قضايا أساسية ذات صلة بالغابات (الغابات والأمن الغذائي وتخفيف الفقر، الغابات وتطور قطاع النفط، الغابات بعد الحرب الأهلية، وإدارة وإنتاج الصمغ العربي).
- مراجعة الأطر التشريعية للغابات في السودان مقترحات التعديل.
- مراجعة الهيكل الوظيفي للهيئة القومية للغابات ومقترحات للإصلاح.

تبرز وثيقة السياسة الإتجاه العام وتوجهات السياسة لتطوير قطاع الغابات. وهذه التوجهات تؤكد إنحياز الحكومة نحو الفقراء وتوفير إحتياجاتهم والإلتزام بالحكم الرشيد وبتحرير السلع بإشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص وغيرها من المسائل المحورية للسياسة كالإدارة المستدامة للغابات والمحافظة على التنوع الإحيائي. تتوخى توجهات السياسة الإستجابة السريعة لرغبات الناس في تحسين أوضاعهم وتبين الوسائل للأزمة لمواجهة التحديات والمخاطر والفرص المترتبة عن العولمة.

إن صدور هذه الوثيقة ليس سوى نقطة البداية لأن سياسة الغابات لن تُحدث أثراً ما لم تُترجم توجهاتها المقترحة إلى برامج عمل. يلزم لإعداد هذه البرامج إجراء تحليل عميق لكل هدف من أهداف هذه السياسة على حده وإتخاذ القرار السليم بشأنه وإعداد المشروعات وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ذلك الهدف. إن التحليل التفصيلي للبرامج والمشروعات التي تشكل السيناريوهات المختلفة لتنمية الغابات وخطط العمل التي تستهدف تحقيق هذه السيناريوهات سوف تضمن في البرنامج الوطني للغابات الذي تجرى مراجعته حالياً.

أسس الحكم لقطاع الغابات في السودان:

تحتوى أسس الحكم لقطاع الغابات على مجموعة من المبادئ التي تشكل إطاراً مرناً لممارسة سلطة الحكومة وقراراتها على القطاع. وتستخدم هذه المبادئ مقترنة مع المعارف التقنية والعلمية في تنفيذ السياسة وتشكل الدعامة التي تؤمن الكفاءة الاقتصادية والمحاسبية والشفافية والعدالة والاستدامة. ولتحقيق هذه المبادئ سوف تقوم أجهزة الدولة المسئولة عن قطاع الغابات بتطوير الأساليب الفنية الملائمة والقواعد التشريعية السليمة والقدرات المؤسسية ونظم المعلومات الضرورية لتأسيس البيئة الصالحة لتنفيذ السياسة. تشمل هذه المبادئ:

• التركيز على حاجيات الناس:

من الأمثلة المعروفة " الضرورات يبحن المحظورات " يلمح هذا المثل إلى أنه من البديهي أن تلجأ المجتمعات المعتمدة على الغابات، عندما تشتد حوجتها للطعام أو المال من أجل المعيشة، إلى الحصول على الضروريات بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك قطع الأشجار دون إعتبار لأي قوانين قد تحرم ذلك العمل. اعترافاً بهذه الحقيقة فإن المحور الأساسي للسياسة الراهنة هو تحسين أحوال الناس والإستجابة لإحتياجات الفقراء على وجه الخصوص. سوف تعتمد برامج العمل وخيارات التنمية على التحليلات التي تراعي المجالات التي

تقلل من الفقر وحالة الضعف في المجتمعات الريفية وتحسين بيئتهم الطبيعية. تعتمد الحكومة في قراراتها ومناشطها في إدارة موارد الغابات على تحقيق التوازن بين احتياجات الناس ومتطلبات المحافظة على البيئة.

وبما أن الحكومة على يقين بأن إصدار القوانين وحدها كوسيلة للردع لن يحقق الحكم الرشيد لقطاع الغابات، فإنها سوف تنتهج مبدأ معالجة إحتياجات المجتمع الاقتصادية الضرورية للمعيشة كأفضل أسلوب في التنمية المستدامة لموارد الغابات لذلك فإن هذه السياسة لا تعتمد على القوانين فقط بل تستجيب لمتطلبات المجتمع وإحتياجات الناس. وهى بذلك تبدى الاهتمام اللازم بالعوامل المؤثرة على توزيع الدخل وتهدف لتأمين الفرص المتساوية في الإستفادة من الخدمات والمناشط التجارية التى تعتمد على موارد الغابات. وقد أعطت في سبيل تفعيل هذا المنهج اهتماماً خاصاً بتنمية القدرات الاستثمارية والإنتاجية للمجتمعات المحلية وملاك موارد الغابات.

• إستدامة موارد الغابات والإشراف عليها

سوف تقوم الحكومة من موقعها كمشرف عام بدور المانع والمُنظم لموارد الغابات مسترشدة في ذلك بمسئولتها تجاه رفاهية المجتمع وحماية بيئته. إن الغرض من أهداف وتوجيهات سياسة الغابات الواردة في هذه الوثيقة هو أن تساهم في تحقيق الإدارة الرشيدة للغابات والتنمية المستدامة بوجه عام.

• إنتهاج مبدأ التفويض

في سياق تنفيذ هذه السياسة سوف تعطي الأفضلية لأكثر الكيانات لا مركزية وقدره على العمل. بعبارة أخرى ينبغي ان لا تكلف مؤسسة ضخمة متطورة بأداء عمل يمكن إنجازه في مؤسسات اصغر حجماً أي أن يكون إتخاذ القرار لصيقاً بالجمهور. سوف تبذل كافة الجهود لتمكين لمجتمع المدني والحكومات المحلية في إدارة موارد الغابات. وسوف تظل الحكومة المركزية مسئولة عن القضايا والأمر التي تعجز المجتمعات والحكومات المحلية عن أداءها. يتركز نشاط الحكومة المباشر في إستنباط الوسائل المجدية اقتصادياً لتوفير المنتجات والخدمات العامة في الغابات. والتزاماً بهذا المبدأ تقوم الحكومة بالإستعانة بالقطاع الخاص والقطاع التعاوني والروابط المحلية لتأمين الخدمات البيئية للغابات حيثما كان ذلك ضرورياً.

• التركيز على النتائج

إن الحكومة ملتزمة بالإنجاز لتحقيق النتائج. وتستعين في سبيل ذلك بإستنباط الحوافز الاقتصادية ومعلومات السوق والسياسات المالية لإثارة إهتمام القطاع الخاص بنواحي الإنتاجية في الغابات محكمة الأطر التنظيمية التي تؤمن الكفاءة الاقتصادية وإستدامة الموارد. وسوف تسعى الحكومة لإستهداف التعاون بين الأطراف المنتجة والأطراف المستهلكة لمنتجات الغابات وتأمين التنسيق بين المؤسسات المرتبطة بتطور الغابات مثل المراكز البحثية والتعليمية.

● المشاركة والتشارك

بالرغم من أن الحكومة مسؤولة عن ضمان الإستغلال الرشيد لموارد الغابات، إلا أنها سوف تستعين في سبيل ذلك بالمعارف الشعبية الموروثة والمكتسبة ومشاركة وتمكين المجتمعات المحلية في صنع القرار. إن المشاركة وإتخاذ القرار الجماعي من القيم الراسخة في المجتمع السوداني عامة والمجتمعات الريفية خاصة. إذ أنه من المعتاد عقد المشاورات التي تضم الكبار وغيرهم داخل أطر القبائل والقرى للفصل في مشاريع تنمية المجتمع وفض نزاعات الأراضي وغيرها من الأمور الاجتماعية والاقتصادية. لقد كانت القرارات الجماعية بين زعماء القبائل وقادة المجتمعات المحلية ذات فاعلية في فض النزاعات حول المرعي وحقوق الزراعة وغيرها من الموارد. لقد تطور نظام النفير التقليدي الذي يتكون من مجموعة من الجيران تتطوع لمساعدة أحد أفرادها في بناء مسكنه أو زراعة محصوله أو حصاده إلى فرق عمل للعون الذاتي حققت إنجازات رائعة في مجالات التعليم والصحة. شملت هذه الإنجازات العمل الجماعي في إنشاء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من الوحدات الخدمية. لقد ساعدت تقاليد القرار الجماعي الراسخة في المجتمع في التغلب على مشاكل تقاسم عائد مبيوعات منتجات الغابات الأمر الذي أعاق تطور الغابات الشعبية في مناطق أخرى من العالم إذ تستخدم هذه العائدات في دعم الخدمات الاجتماعية في القرى مثل بناء المدارس والشفخانات وتوفير مياه الشرب.

إنتهجت الحكومة أثناء عملية إعداد هذه السياسة كل أشكال المشاركة الجماعية الفاعلة التي تضمن تبادل المعلومات والأفكار وترفع درجة الاهتمام بها بين الناس كأفراد أو جماعات منظمة بحيث تكون لهم المقدرة على التأثير على مفردات السياسة وعمل القضايا التي تثيرها.

● تحقيق الكفاءة الاقتصادية

تخصص موارد الغابات للإستخدامات التي تلبى تطلعات المعنيين بأمر الغابات والمجتمع عامة. ولتحقيق ذلك تتبنى الحكومة المشاريع التي تتيح التنافس لإختيار أكثر المنتجين كفاءة للقيام بإنتاج سلع وخدمات الغابات. وسوف

تتفادى الحكومة بقدر الإمكان، إزالة العقبات التي تعيق الإنتاج والإنتاجية. مثل فرض الضرائب الدعومات كما أنه سوف تشجع الإستخدام الأمثل لموارد الغابات لإنتاج السلع والخدمات لمقابلة المتطلبات المحتملة في الإستهلاك والمحافظة على البيئة. عند تخصيص موارد الغابات لإنتاج السلع والخدمات التجارية ينبغي مراعاة مضاعفة عائداتها لتحقيق التوازن بين التكاليف البيئية والاجتماعية والتعويض عن التأثيرات السالبة.

• المسائلة وتقارير الأداء

تؤسس حكومة السودان في أداءها لواجبات الحكم الرشيد لقطاع الغابات إطاراً للمسائلة عن القطاع وتحدد أهداف قابلة للقياس للسياسات والخطط والمدى الزمني لإنجازها وتحدد المسؤوليات لمؤسسات الغابات. كما تضع أهدافاً للخطط القومية والإقليمية وتوضح الأعمال الضرورية لتحقيق تلك الأهداف والوسائل الكفيلة بالرصد والمتابعة. يتمخض عن هذه الأعمال تقديم تقارير أداء دورية للجهات التنفيذية والتشريعية بالدولة وللمواطنين. تسرى مبادئ المسائلة على كل المؤسسات الحكومية على المستويات المختلفة التي أوكلت إليها المسؤولية وخُولت إليها سلطات إدارة مورد الغابات. ويجرى تقييم دوري لحالة مورد الغابات في البلاد يتضمن المعلومات المطلوبة لأغراض التخطيط وتحليل السياسات وخيارات إتخاذ القرار.

سوف يتم تقييم لكل مقترحات السياسة وتعديل مسار قطاع الغابات كلما كان ذلك ممكناً لإستيعاب الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وزيادة مساهمة القطاع نحو تحقيقها.

• التنفيذ

للاوصول لأهداف هذه السياسة سوف تقوم الحكومة بتجديد البرنامج الوطني للغابات مستعينة في ذلك بتوجهات هذه السياسة وسوف تعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذها من مواردها الذاتية ومن الدعم الخارجي مع ألتزامها بممارسة إرادتها السياسية نحو التنفيذ الفاعل لتحقيق أهدافها.

• الرؤيا لقطاع الغابات

سوف تستغل موارد الغابات بأسلوب حكيم وفعال ومستدام وفق قيم أهل السودان وتلبية لإحتياجاتهم وذلك بالكيفية التي تتيح فرص العمل وتوسع مجالات الإنجاز مما يساعد على إزالة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتفضي لتحسن البيئة الطبيعية. يتحقق هذا بمشاركة كل المعنيين بقطاع الغابات للوصول إلى السودان أخضر والحفاظ على التنوع الإحيائي والإستفادة من الموارد لفائدة الأجيال الراهنة والقادمة. ويقوم القطاع الخاص بإنتاج السلع الغابية التجارية ما امكن ذلك مع مراعاة ضوابط التنافس والإستدامة.

• أهداف التطلعات القومية

كشف الاستطلاع الذي تم في بداية مراجعة السياسة رأى ما يقارب سبعمائة فرد يمثلون سبعة وعشرون مجموعة من المعنيين بأمر الغابات عن التوقعات والمتطلبات والقضايا المثيرة للجدل في القطاع. وتعتبر نتائج هذا الإستطلاع من أفضل المؤشرات المتاحة حتى الآن عن تطلعات المجتمع السوداني وما ينبغي للحكومة أن تفعله إزاء هذا القطاع. وتمثل مصدراً هاماً للمعلومات لكل المؤسسات لمراجعة وتقييم إن كانت الموارد المخصصة والمشاريع والبرامج الراهنة تواكب تطلعاتهم نحو تنمية القطاع.

هناك ثلاثة مصادر رئيسية ساهمت في تحديد وصياغة الأهداف القومية للسياسة وأسبقياتها. أولها التي نبعت عن القضايا والاهتمامات التي أثارها أغلبية المعنيين بأمر الغابات خلال الاستطلاع، ثانياً الأجندة السياسية والتنموية القومية مثل إتفاقية السلام الشاملة والدستور الإنتقالي لعام 2005م. وثالثها القضايا المنبثقة عن الالتزامات البيئية الدولية.

إستجابة لهذه القضايا المتطلبات حددت السياسة ثمانية أهداف قومية شاملة (National goals) تمثل الإطار الذي تنبثق عنه الأهداف المحددة (Specific Objectives) وتوجهات السياسة (Policy guidance) التي تخاطب القضايا الراهنة ذات الأولوية في قطاع الغابات. تشمل الأهداف القومية على:

1. نظام الحكم (Governance)

يستهدف نظام الحكم وجود سلطة عامة للغابات (هي الهيئة القومية للغابات) على المستوى الاتحادي وإدارات غابات على المستوى الولائي تتبع لها قدرة على تسيير الأمور والقيام بمهامها المنصوص عنها بطريقة شفافة وجماعية ومجدية اقتصادياً. يرمى هذا الهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد في قطاع الغابات بالصورة التي يتطلبها الدستور الإنتقالي لعام 2005م.

2. تحسين حالة الناس

يقصد بتحسين حالة الناس " محاربة الفقر وتأمين الغذاء وزيادة الدخل من أجل رفاهية شعب السودان " إن محاربة الفقر من الأهداف المهيمنة على سياسة الغابات. سوف يتم تحليل كل الأعمال والضوابط في قطاع الغابات بحيث تؤمن القرارات الصادرة عنها الفرص التي تسهم في إزالة الفقر متى وجدت. ينبغي أن يقود الإستغلال المستدام لموارد الغابات وتنفيذ الأعمال للتخفيف من الفقر وزيادة أرباح ودخل سكان الريف وتحسين بيئتهم.

3. السودان الأخضر

هناك أسباب مختلفة لإزالة وتدهور غطاء الغابات منها القطع العشوائي والتوسع الزراعي والحاجة لحطب الوقود. تهدف السياسة إلى " خلق سوادن أكثر خضره " وذلك بإيقاف الإنحسار في الغطاء الغابي بمجابهة المشاكل الناجمة عن إزالة الغابات والتصحر والتدهور البيئي. سوف يتحقق هذا بالتعرف على الأسباب الأساسية لزوال غطاء الغابات ووضع وتنفيذ برامج (تتفق مع مبادئ الحكم الرشيد) وخطط تنموية وإستثمارية قومية متوسطة وطويلة المدى لمجابهة هذه الأسباب.

4. المحافظة على الميزة التنافسية

تهدف السياسة " للمحافظة على الميزة التنافسية لقطاع الغابات ". فمن المتوقع أن يواجه السودان عموماً وقطاع الغابات خاصة في المستقبل تحديات العولمة إثر إنتاج اقتصاديات السوق كأسلوب أسامي للتنمية. في نفس الوقت برزت عوامل وتطورات هامة مثل النمو السكاني والاقتصادي وتطور السياحة وزيادة المتطلبات الاقليمية للمياه والتغيرات في استخدام الأراضي وغيرها مما يؤثر على تطور قطاع الغابات في السنوات القادمة. لمجابهة هذه المتغيرات وتحسباً للمخاطر والإستفادة من الفرص التي تنتجها هذه الظروف تصبح المحافظة على الميزات التنافسية لقطاع الغابات أمر ذو أهمية قصوى. يتطلب ذلك تطوير مهارة وقدرات القوى العاملة الرئيسية في الخدمة العامة والقطاع الخاص وهي مسئولة عن الإنتاج والمحافظة على منتجات وخدمات الغابات. يقاس تحقيق هذا الهدف بتقييم مستوى الإداء في قطاع الغابات.

5. المشاركة الشعبية

تهدف السياسة إلى "تأكيد دور المجتمع المدني في صنع وتمكينه من الاستفادة من إستغلال موارد الغابات والمحافظة عليهما. سوف تعطى الأفضلية لسكان الريف والأعمال المجتمعية والريفية لإنتاج وتوفير الخدمات والمنتجات لكل المناشط التنموية . ينبغي أن لا تؤثر مشاركة سكان الريف وصغار المستثمرين والمجتمعات المحلية على كفاءة وفعالية برامج ومشاريع التنمية. لهذا ينبغي بذل جهد خاص لتحسين القدرات الإنتاجية للمجتمعات الريفية. سوف تكون الحصيولة النهائية تخفيض تكلفة العمليات التجارية وزيادة المنافع للمجتمعات المحلية والى أولئك الذين هم في قاعدة النُظم الإنتاجية.

6. فض النزاع حول إستخدامات وحياسة الأراضي

تهدف السياسة إلى تأكيد " ضمان الحياسة الآمنة لأراضي الغابات وتنسيق وتنظيم نشاطات المعنيين في قطاع الغابات" إن التنافس غير المخطط وغير المنضبط في إستخدام الأراضي وعدم والوضوح في حقوق الملكية من الأسباب الرئيسية لإنحسار موارد الغابات ومن معوقات الإدارة المستدامة للغابات والإستخدام السليم لهذه الموارد. كما أنها مصدر للفشل في الأسواق والنزاعات الإجتماعية وعدم الإستقرار في أوساط مختلف المستخدمين مثل الرعاة والمزارعين وغيرهم من المعنيين. إن ضمان الحياسة الآمنة للأراضي وإنشاء آليات لفض النزاعات سوف تسهم في تحقيق الإستقرار في ظروف الإنتاج مما يثمر عن إنتاج مستدام للسلع والخدمات من قطاع الغابات وتأمين الغذاء والدخل للمستفيدين من القطاع. يتطلب تحقيق هذا الهدف تنشيط عمليات المسح الأرضي لدعم عمليات حجز الغابات ومواصلة الإصلاحات لتجديد نظم الإنتاج التقليدية وتطوير التقنيات الوسيطة وتطبيق التقنيات الحديثة على أن يستعان بالوسائل التقليدية المكملة للقانون في فض نزاعات الأراضي كلما كان ذلك ممكناً.

7. تطوير برنامج التوظيف ومصادر الدخل

تستهدف السياسة إلى " تنوع المناشط الغابية لإيجاد فرص العمل للمجتمعات ذات الصلة بالغابات والإستفادة من موارد الغابات لإنتاج سلع ذات قيمة إضافية عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية" من الشروط الأساسية لتحقيق الإدارة المستدامة لمورد الغابات في السودان زيادة الدخل والمساعدة في القضاء على

العطالة في أواسط مستخدمي موارد الغابات. سوف تكون الحصيلة النهائية هي خلق إستثمارات جديدة تتيح للمجتمعات المحلية الحصول على النصيب الأعلى من فوائد المنتجات المصنعة ومن فرص الإستخدام في مناشط الغابات المستحدثة.

8. المحافظة على التنوع الإحيائي

تستهدف السياسة " المحافظة على السمات الأيكولوجية للمناطق المحمية والغابات المحجوزة والمساحات المغطاة بالأشجار خارج الغابات وتحسين صحة وحيوية النظم البيئية الغابية لضمان تطورها وإرتقاءها الطبيعي ". سيقود ذلك إلى التكامل بين المبادئ والأعمال التي تحافظ على موروث السودان من التنوع الإحيائي الغابي في خطط العمل لكل موارد الغابات.

الأهداف المباشرة وتوجيهات السياسة

يشتمل هذا الجزء على الأهداف المباشرة للسياسة وتوجيهاتها التي سوف تتبع خلال فترة سريان هذه السياسة. نبعت هذه الأهداف المباشرة من مجمل القضايا التي أثارها مختلف الجهات المعنية بالغابات وهي

ترمي إلى تحقيق الأهداف القومية للسياسة. الغرض من توجهات السياسة هو مساعدة الحكومة لاتخاذ إجراء فوري نحو إعداد المشاريع والبرامج الضرورية لتنفيذ السياسة.

1. أسس الحكم لقطاع الغابات القضايا المتعلقة بأسس الحكم

معظم التنظيمات الإدارية لا تدوم طويلاً إن لم تؤسس وتدار على مبادئ سليمة. ومن المألوف أن توجد جهة وقد إنحدرت إلى مجموعة بروغرافية من الناس متورطة في سوء الإدارة والأغراض المتقاطعة والتقييد الحرفي بالقانون وأحياناً متورطة في الفساد. أن المبادئ الأساسية لتأسيس تنظيم مستديم فعال متطور هي أن يكون التنظيم نشطاً ومرناً وقابل للتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية. إن الأشياء الأساسية الباقية هي قيم العمل الجاد والكفاءة المهنية والإستعانة والسلوك القويم.

الصلة بقطاع الغابات

أن الواجبات المتشعبة التي تقوم بها الجهات المسئولة عن الغابات بما في ذلك الشئون الفنية والمهنية والإدارية تتطلب سلطة غابات قوية. إن الظروف الجديدة التي جاءت نتيجة لتحقيق الإستقرار في البلاد إثر اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب إضافة للتسوية المتوقعة للإضطرابات في الإنحاء الأخرى من البلاد تستدعي إنشاء سلطة اتحادية مقتدرة للغابات للقيام بالمهام القومية. وتستدعي هذه الظروف أيضاً إنشاء إدارات غابات ولائية مقتدرة تقوم بإدارة وتنمية غابات الولاية لفائدة مواطني الولاية وتعمل على التنسيق الكامل مع السلطة الإتحادية لتحقيق الأهداف القومية. لابد من تمكين المجتمعات المحلية والقطاع الخاص للقيام بدور أكثر إيجابية في تنمية الغابات.

الهدف:

توجيه المهام المقررة للهيئة القومية للغابات نحو مقابلة التحديات القومية ومواصلة بناء قدراتها لمقابلة هذه المهام وتقوية إدارات الغابات الولائية لمضاعفة جهودها نحو أداء واجباتها الولائية وتحقيق الأهداف القومية. ويعمل كلاهما على تمكين المجتمعات المحلية والقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في تنمية قطاع الغابات.

عدة
ة في

2. ال
القض

الأراضي الزراعية والرعي بسبب إزالة أشجار والممارسات الزراعية الخاطئة والرعي الجائر والحرائق مما يزيد من إتساع المساحات المتصحرة بسبب هذه الممارسات غير الرشيدة. هذه الظاهرة تؤثر على حياة الناس والأمن الغذائي وتصبح البيئة غير ملائمة للمعيشة.

الأهمية والتأثير:

لقد تم تحديد التصحر كمشكلة في 14 من لايات السودان التي تقع في الشمال الوسط والشرق والغرب وقد أثر سلباً على كل سكان السودان. أوضحت المناطق المتصحرة إنخفاضاً واضحاً في الإنتاجية الزراعية والحيوانية وضياع التنوع الإحيائي مما أدى لتشريد السكان.

الهدف:

تحسين وتخضير المناطق الهامشية بالحماية المكثفة للغابات الطبيعية وبالتشجير والعمل على التقليل من العوامل المسببة للتصحّر ومعالجة التأثيرات الإجتماعية والاقتصادية للتصحّر والحد من تأثيرته السلبية على التنوع الإحيائي مما يؤدي إلى تحسين اقتصاد البلاد ومعيشة الناس ورفع قدراتهم على مقاومة آثار التصحر.

توجيهات السياسة

سوف تعالج مشكلة التصحر من خلال برامج متوسطة وطويلة الأمد تتكامل فيه قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني والغابات لضمان أعلى درجة ممكنة من التنسيق في استخدام الموارد ووضع الأهداف القومية المشتركة. مع مراعاة إشراك وزارات أخرى مثل الصناعة والسياحة والمالية في برنامج مكافحة التصحر. تتوجه السياسة نحو معالجة مشكلة إنتشار الصحراء بالتعاون مع حكومات الأقطار الأخرى إستناداً على المبادرات الدولية والإقليمية. إن تحديد اولويات إختيار برامج الغابات المطلوبة لمكافحة التصحر وتأكيد الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة لهما الأهمية القصوى في تنفيذ هذه البرامج. سوف تقلل برامج الغابات لمنفذة بشكل ملحوظ من حالة ضعف البيئة الطبيعية للقري والشكان تجاه تأثيرات التصحر وذلك برفع درجة الإستعداد لمواجهة دورات الجفاف المتكررة وإصلاح النظم التقليدية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي. سوف ينصب التدخل المباشر على تعمير المناطق المتصحرة بتوزيع بذور الأشجار المحلية وزراعة الأشجار

على ضفاف مجاري المياه لوقف الأنجراف الأخدودي وإنشاء مصدات الرياح على جنبات الكثبان المتحركة. كذلك يستهدف التدخل تكثيف حملات التوعية لتشجيع المجتمعات المحلية لإنتاج الأساليب السليمة في غسخدام الأراضي. سوف تتبع الحكومة في سعيها لوقف أو إبطاء الوحف الصحراوي خيارات السياسة التي تهدف لمساعدة القري وبرامج التوطين لتعديل أساليب الإنتاج والإستهلاك في الإتجاه الذي يدعم مقاومة نثار التصحر. إن المشاركة الشعبية شرط أساسي لنجاح كل الأعمال والبرامج في ذلك المضمار. من القضايا الأخرى ذات الصلة التي يتبغى وضعها في الأعتبار عند إعداد برامج مكافحة التصحر مسائل إصلاح نظم حيازة الأراضي وتحقيق الرعي المستدام وإعتتماد خطة واضحة لإستخدامات الاراضي.

يتواصل السعي نحو تحقيق أفضل دعم لطى صفحة التصحر من خلال رفع مستوى الإستثمار العام على البني التحتية والتصنيع لتحقيق زيادة في القيمة المضافة للإنتاج وزيادة معدلات العمالة ونصيب أوفر من الفوائد ومعدلات نمو أعلى للقري المهدة بالتصحر والقري البعيدة عن مراكز التنمية الحضرية.

2. إزالة الغابات القضية

أصبحت مساحات شاسعة من البلاد عارية من الأشجار بعد أن أزيلت عنها الغابات بسبب التوسع في النشاط الزراعي المكثف والإفراط في إستغلال أراضي المرعي حيث أوضحت الدراسات المختلفة عن تقلص غطاء الغابات بمعدلات مثيرة للقلق. أوضح Harrison and Jackson (1958) بأن الغابات تغطي 43% من مساحة السودان في حين تقدر الفاو(2015) مساحة الغابات بحوالي 67 446 00 هكتار أي ما يعادل 10.3% من مساحة البلاد.

الأسباب والنتائج

قام المعنيون بشأن الغابات الذين شملهم المسح الذي أجري في إطار إعداد هذه السياسة بتحديد أكثر الأسباب التي تؤدي لإزالة الغابات قد شملت التوسع الزراعي في أراضي الغابات وقطع الأشجار وضعف الحماية الرسمية وتحويل مناطق إنتاج الصمغ العربي لمشاريع زراعية والقطع غير القانوني بواسطة القوات المسلحة وإزالة الأشجار لتنمية صناعة النفط والقطع التجاري غير القانوني لصناعة الطوب. من الأسباب المهمة إزالة الأشجار لإنتاج حطب الوقود والفحم وأخشاب البناء وغيرها من الأسباب التي تعتمد عليه رفاهية الناس والأمن الغذائي.

تشير البيانات التي تجمعت في سياق مراجعة السياسة بأن عشرة مليون من البشر قد تأثروا من جراء الغابات وأن الآثار السلبية لزوال الغابات لا تحتاج للمزيد من الوصف. إلا أنه من الضروري ذكر إزالة الغابات كواحد من العوامل الشائعة في النزاعات بين الأهالي خاصة بين المزارعين والرعاة.

الهدف:

تفعيل الحماية لعدد 2633 غابة محجوزة في الوقت الحاضر وتكثيفها وإستدامة إدارتها وإنشاء غابات محجوزة جديدة لمقابلة إحتياجات الناس لمنتجات الغابات وتحسين المشاركة الشعبية في مكافحة التصحر ورفع فعالية الإستثمارات والاعمال بعيدة المدى في كل أنواع الغابات. مشاركة كل الممثلين بما فهم المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات المحلية والقطاع الخاص.

توجيهات السياسة

لقد وضح أن هدف السياسة الذي يدعو لزراعة غابات أكثر في مجابهة إزالة الغابات قد كان أسلوباً غاية في التبسيط للأمور. ولا يقل عنها في التبسيط تلك الدعوات التي تحت الحكومة لفرض سلطتها السياسية. وقد وضح أن هذه الأساليب أقل فعالية من المتوقع في معظم الأحوال. وعليه سوف توجه خيارات سياسة الغابات في سبيل التعامل بفعالية مع مسألة إزالة الغابات وتحسين الغطاء النباتي إلى معالجة عناصر الإخفاق الرئيسية في جوانب التسويق ونظام الحكم في قطاع الغابات. سوف يتحول تركيز الحكومة من أساليب الدوريات والمطاردة والأمر والنهي إلى أساليب عمل تستهدف الوصول إلى نتائج أفضل. يمكن تحقيق سودان أكثر إخصراً بتحويل قطع وإزالة الغابات إلى أعمال تحقق إنتاجية مستدامة ومجدية اقتصادياً. من الشروط الضرورية لخلق سودان أخضر هو إصلاح مسألة توزيع الدخل ليكون في مصلحة المجتمعات الريفية. بعبارة أخرى لابد من ربط خيارات هذه السياسة بشأن إزالة الغابات بالسياسات والإصلاحات الاقتصادية العليا بالبلاد. سوف يؤدي تداول مسألة الاعتماد على الطاقة من الكتلة الحية والتنسيق بين السياسة القومية لإمدادات الطاقة وسياسات إنتاج حطب الوقود إلى إعطاء مؤشر واضح للحجم المطلوب من طاقة الكتلة الحية ويكشف أيضاً عن القيمة الحقيقية لحطب الوقود مقارنة مع أصناف الوقود الأخرى. إن إحداث التوازن بين العرض والطلب على منتجات الغابات على المستوى القومي والذي يعني بالضرورة زيادة الغطاء الغابي في البلاد سيقود إلى تحقيق زيادة في دخول القطاعات الفقيرة التي تعتمد على

موارد الغابات. إن الأعمال التي تسير في هذا الإتجاه ذات صلة وثيقة بخلق فرص التوظيف وتحديدًا بفرض التوظيف التي تثمر عن إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة. ينبغي أن تخضع كل الغابات المغروسة حديثاً من خلال ميزانية الدولة إلى تقييم (يشمل ضمن أشياء أخرى) التحليل الاقتصادي للتكاليف والفوائد. كما تراجع اللوائح القانونية المنظمة لحقوق الملكية في الأراضي العامة لتأكيد حماية المورد وتحسين إنتاج سلع وخدمات غابات. سوف تتحول حكومة السودان في سبيل ذلك الهدف من الأساليب البسيطة التي تهدف إلى خفض إزالة الغابات في الماضي إلى أساليب أكثر إيجابية لزيادة رقعة الغابات والأشجار وذلك بربط هذه النشاطات مع الإصلاحات الاقتصادية العليا ومعالجة الأسباب التي أدت لفشل تدخل الحكومة والسوق.

3. المحافظة على التنوع الإحيائي القضية

معظم نظم السودان الأيكولوجية هشّة وسريعة التدهور. إذ تعاني معظم الموارد الطبيعية من الإفراط في الإستغلال ودمار الموائل مما قاد لتدني التنوع الأحيائي. مما يجدر ذكره أن المسؤولية عن المحافظة على التنوع الحيوي ليست حكراً على الأجهزة الحكومية للغابات بل هناك مؤسسات وقطاعات إتحادية وولائية أخرى ذات علاقة بالغابات لديها مسؤوليات هامة نحو هذه القضية ويتوقع أن تقوم ببعض برامج العمل نحوها.

يعزى تدهور التنوع الإحيائي غالباً للرعى الجائر والإفراط في الصيد وقطع الأشجار وإنجراف التربة وللتدهور البيئي عموماً فضلاً عن غياب الإطار القانوني الملزم الذي يؤدي للأستغلال المناسب والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وعدم وجود سياسة واضحة لإستخدام الأراضي. كما يمثل الجفاف المتكرر والفيضانات وتقلب درجات الحرارة والحرائق مهدداً إضافياً للتنوع الإحيائي في السودان.

الأهمية

تساهم الغابات نحو التنوع الإحيائي الشامل بثرائها بالحياة النباتية والحيوانية وتوفير الموائل للحياة البرية والأحياء الأخرى. تعتبر التشكيلات المميزة من بقايا الغابات المطيرة من روائع التنوع الإحيائي الجديدة بالإعجاب. ومن ناحية أخرى تعد الغابات مورد حيوي لكل أهل السودان وأن أنواعها المختلفة وتنوعها توفر إستخدامات وفوائد متنوعة مما جعل المحافظة على التنوع الإحيائي ضرورة إجتماعية واقتصادية لكل أهل السودان.

الهدف:

تكملة جهود وإستراتيجيات القطاعات الأخرى التي تتجه لتحقيق أهداف الإستراتيجية القومية وخطة العمل للتنوع الإحيائي وضمان المحافظة على التنوع الأحيائي المتعلق بالغابات عن طريق المساهمة الرسمية وحشد المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية.

توجيهات السياسة

ينبغي أن ينظر إلى المحافظة على التنوع الإحيائي كمهمة تفضي لإنتاج سلع وخدمات للمجتمع السوداني. سيتحقق ذلك من خلال الوسائل المتبعة في إنشاء الغابات المحجوزة والمحميات وإدخال البعد المتعلق بصيانة التنوع الإحيائي في وسائل أستغلال موارد الغابات وخطط إدارتها. تعتبر المحافظة على التنوع الإحيائي في الغابات سلعة عامة وسوف لن ينظر إليها كهدف علمي في ذاتها بل يجب النظر إليها في سياق تلبية الأحتياجات الراهنة والمستقبلية. بما أن التنوع الأحيائي سلعة عامة فسوف تقوم الحكومة بتمويل المناشط التي ترمي إلى تحقيقه بما لا يتعارض مع الأهداف العامة للحكومة في تقليل حدة الفقر وتحقيق المساواة. إذ أن المحافظة على التنوع الأحيائي سوف يتحقق من خلال التكامل بين مناشط الناس ومتطلبات المحافظة. سوف تفضل المجتمعات المحلية في كل الحالات الممكنة للقيام بكل الأعمال والممارسات الإدارية في مناشط المحافظة على التنوع الإحيائي.

سوف يتسع أسلوب إنشاء محميات خالية من كل مناشط البشر ليشمل أساليب تستوعب نظم الحياة التقليدية المستدامة للسكان المحليين داخل تلك المناطق المحمية أو حولها. وسوف تعطي الأفضلية لخيارات السياسة التي تتيح المجال لإستيعاب السكان المحليين كإداريين وشركاء في المناطق المختارة.

4. النزاع حول ملكية الأراضي

لقد إنبثق عن عدم التعريف الدقيق لحقوق الملكية في الغابات العامة غير المحمية وغياب اللوائح الملائمة التي تحكم حقوق ومسئوليات المنتفعين وضعاً يشجع على الإستغلال المشاع في أراضي الغابات والمرعي. وقد أدى ذلك في معظم الأحوال لحدوث التوتر العنيف بين المنتفعين مما نجم عنه ممارسات خاطئة في إستخدام الأراضي أثرت سلباً على الغطاء النباتي وسارعت من تدهور موارد الغابات وتسببت في مخاطر غياب الأمن الغذائي وإنتشار الفقر.

الأهمية

إن تخصيص الأراضي غير المأمون يقلل من فوائد الإستثمارات التي تهدف لتحسين النظم الايكولوجية وزيادة إنتاجية الأراضي ويحد من النمو الاقتصادي ومن القدرة لتحسين معيشة الناس وتحقيق أمنهم الغذائي.

الهدف:

وضع نظام لحيازة الأراضي يفضي لزيادة الاستثمارات طويلة الأمد في قطاع الغابات ويؤمن الأعمال التي تضمن الأستغلال المستدام للغابات.

توجيهات السياسة:

يتطلب تخفيض النزاعات حول إستخدام الأراضي وفرض مناهج الأستغلال المستدام للغابات إصلاحات في نظام حيازة الأراضي. سوف يقوم قطاع الغابات بالتعاون مع المفوضية القومية للأراضي بتشجيع تطبيق نظام حيازة الأراضي يوضح حقوق الملكية الخاصة على أراضي الغابات والمراعي مما يتيح تسوية لبعض الحقوق (حقوق الفردية والمجتمعية وحق التصرف) وذلك لرفع كفاءة إستخدام الأراضي. يجب أن يقترن تنفيذ الإصلاحات في نظام حيازة الأراضي بإلزام المستفيدين بها والتزامهم بجانبى المسائلة والشفافية. تهدف الإصلاحات لتقليل النزاعات وزيادة الإنتاج وعليه من غير المتوقع أن يتمخض تطبيقها عن زيادة التفرقة وعدم المساواة للمجموعات الأقل حظاً من المنتفعين. اسوف تهتم الاصلاحات بأن تولى الاعتبار للاختلافات

البيئية في مختلف أقاليم البلاد وأن تهتم بخصائص الموارد الغابية بتلك المناطق. سوف تستهدف خيارات السياسة بوضوح الحاجة لمراجعة التشابه والإختلاف بين نظم ملكية موارد الغابات التقليدية والحديثة. وسوف يعمل قطاع الغابات على إزالة المفاهيم التقليدية التي تعتبر نظافة الأرض البور دليلاً لإثبات الحيازة والحصول على حقوق الملكية الدائمة على الأراضي العامة. وبدلاً عن ذلك أعتبر حماية وتحسين الغطاء الشجري الذي أثمر عن زيادة في إنتاج سلع وخدمات الغابات دليلاً للمطالبة بحقوق الملكية على الأراضي العامة غير المستثمرة. سوف تعالج خيارات السياسة أيضاً الحاجة للتعرف على تناقضات نظم الإنتاج الغابي والزراعي التقليديين والتي تشكل عقبات أمام تحقيق نمو مستدام وتساهم كذلك في إستدامة الفقر وعدم الأمن الغذائي.

5. منتجات الغابات غير الخشبية القضية

تنتج منتجات الغابات غير الخشبية وتستهلك وتباع في كل أنحاء البلاد. ورغم أن أهمية هذه المنتجات كمصدر للغذاء ومورد للدخل والعمالة إلا أن إستدامة إنتاجها تهدده الإستخدامات الأخرى للأرض من قبل الزراعة والرعاة.

أهمية المنتجات غير الخشبية

تساهم منتجات الغابات غير الخشبية مباشرة وبفعالية في معيشة حوالي 30% من سكان السودان ويقدر عدد المنتفعين من الصمغ العربي وحد كمصدر للدخل بحوالي 6ر13% من إجمالي الصادرات بخلاف النفط. كما أن غابات السودان توفر 33% من الإحتياجات الغذائية لحوالي 128 مليون رأس من القطيع القومي (FOSA 2001). وقد وضح من نتائج البحث العلمي أن النباتات العلفية من الأشجار والشجيرات تعتبر المكون الرئيسي للمراعي الطبيعية التي تعيش عليها الثروة الحيوانية والحياة البرية خلال موسم الجفاف. ومن جانب آخر يتغير تطور السياحة وإدارة الحظائر القومية وحماية الحياة البرية وخلق البيئة الصحية ليست سوى القليل من الفوائد غير الخشبية التي تحسن من مستوى معيشة الناس واقتصاد البلاد. وعليه فإن منتجات الغابات غير الخشبية تعتبر ذات أهمية قصوي للمجتمع وذات إمكانيات واعدة للتنمية المستدامة في السودان.

الهدف:

الإنتقال بالنظام الراهن للأنتاج والإستخدام المشاع للمنتجات غير الخشبية إلى نمط إنتاجي منظم يقوم على وحدات إنتاجية مستدامة تحقق منتجاتها وخدماتها أقصى قدر من القيمة المضافة وتستجيب لمتطلبات السوق ولديها أفضل تنافسية في الأسواق.

توجيهات السياسة

إن منتجات الغابات غير الخشبية تمثل مجالاً ملموساً يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف القومية كالتقليل من الفقر والمحافظة على الغابات الطبيعية والتنمية المستدامة الشاملة.

عليه سوف تنتهج تنمية منتجات الغابات غير الخشبية أساليباً تتفادي تكرار النظم التقليدية الحالية في جمع هذه المنتجات من الأحرش الطبيعية والتي تتصف دائماً بضعف الإنتاجية وقلة القيمة المضافة وتعيق الوصول إلى الأسواق لقلة كمياتها المنتجة مما يقلل الدخل .

سوف يتم تحديد خيارات السياسة لهذا المنتجات بالتنسيق الوثيق مع البرامج البحثية الداعمة لقطاع الغابات بحيث يتركز البحث على خيارات الاستثمار والإنتاج التي تضاعف المكاسب من التجارة المحلية والدولية وتحقق عائداً كفيلة بجذب الإعتمادات مباشرة من الأسواق المالية. سوف تتقصى هذه الأبحاث الوسائل التي تحقق أقصى قدر من القيمة المضافة وتحقق تنافسية الأسعار ومعايير الجودة. أما في مجال البحوث التخصصية كتلك التي تهتم بالنباتات الطبية سوف يتركز البحث على الأنواع الواعدة ذات الامكانيات العلاجية الفريدة. وفي مجال السياحة البيئية سوف يتركز البحث على المواقع الغابية ذات المناظر الخلابة والقيمة الجينية والإرث التاريخي. هذا وسوف تستعين الحكومة في ترقية المنتجات غير الخشبية بتنبؤات وتحليل معلومات السوق وعلاقتها بخطط الإنتاج في سبيل إستقرار الإمدادات والتخفيف من الظروف التي تفضي لتذبذب إيرادات المنتج. كما أنها ستشجع الإنتاج بالقطاع الخاص بتفضيل الاتحادات الإنتاجية مثل اتحاد منتجي الصمغ العربي. وتدرك الحكومة أنه لضمان الإنتاج المستدام بواسطة القطع الخاص يلزم أن تكون النشاطات المقامة ذات جدوي مالية وفي المقابل ستقوم

الحكومة والجهات المانحة الأخرى بمقابلة تكاليف السلع الخشبية المصاحبة لإنتاج المنتجات غير الخشبية. ومما لا شك فيه أن خيارات السياسة سوف تهتم بتوضيح حقوق الملكية الفردية وتنظيم الحصول على الموارد.

رغمًا عن الأفضلية التي تمنح للمجتمعات المحلية إلا أن قيام أعمال متوسطة أو كبيرة لا ينبغي إستبعادها. وعليه سوف يشجع تكامل القدرات الاستثمارية لرجال الأعمال المهارات والمعارف التي تميز المجتمعات المحلية ما أمكن ذلك. كما سوف تبذل الجهود والمبادرات لرفع القدرات الاستثمارية ومعرفة الأسواق وسط المجتمعات المحلية. هذا وسوف يتم حصر كميات منتجات الغابات غير الخشبية وترصد استعملاتها لتحديد نوع النشاطات المطلوبة وأساليب الإنتاج الجيدة التي تساعد البلاد بالتحول من النظم التقليدية في الزراعة والإفراط في إستغلال المراعي إلى نظم جديدة عالية الإنتاجية رحيمة بالبيئة وغير ضارة بالتربة والمياه.

الصمغ العربي

يعتبر الصمغ العربي من اهم المنتجات غير الخشبية في السودان وذلك لمساهمة في الاقتصاد مما يتطلب تحديد توجهات سياسية خاصة به. بما ان حوالي 87% من الاراضي المخصصة لانتاج الصمغ العربي تتبع للملكية الخاصة فان خيارات السياسة ستركز على زيادة نسبة ما يعود من فوائد على ملاك الاراضي وعلى العاملين في انتاج السلعة . سيتم تشجيع المنتجين الي تكوين مجموعات و تعاونيات انتاجية واتحادات للمنتجين في العمل على رفع القدرات الاستثمارية وتحسين امكانيات الصناعة المحلية . سوف تقوم الحكومة باتاحه حرية العمل للقطاع الخاص وتحصر تدخلاتها في توفير الخدمات وتطوير البنى التحتية التي تدعم الانتاج والتسويق . كما تحافظ الحكومة علي اطار تنظيمي لحماية جودة الصمغ العربي وتطبيق نظام الشهادات التي توضح مصدر المنتج لحماية موقعه في الاسواق العالمية . كما انها سوف تدعم زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية بخلق مؤسسات التمويل الاصغر وزيادة الاستثمار في انشاء البنى التحتية والخدمات في مناطق الانتاج . ان التحدي الاعظم الذي يواجه تجارة الصمغ في الوقت الراهن هو ضمان امدادات سنوية مستقرة تساعد في استقرار السوق العالمي . وسوف يقابل هذا التحدي بحماية حزام الصمغ العربي واعادة تعميره لزيادة القاعدة الانتاجية سوف يدعم هذا الجهد بانشاء مخزون احتياطي لمقابلة التذبذب المتكرر في

الانتاج . المسألة الهامة الأخرى هي تحرير التجارة الخارجية للاصماغ مما يقود الي خلق علاقة مباشرة بين المنتجين والمستهلكين تساعد في ايضاح جوانب العرض والطلب وتقضي لاستقرار الاسواق وتحقيق الأرباح المجزية للمنتجين بتفادي التقلبات في الطلب والاسعار.

6. صناعات الغابات والأخشاب

تقدر الطاقة الانتاجية لشمال السودان من الأخشاب بحوالي 1320000 متر مكعب ويقدر الانتاج الفعلي بحوالي 44636 متر مكعب ويستورد السودان حوالي 64384 طن من الأخشاب المنشورة بقيمة 9.3 مليون دولار . تبلغ الفجوة بين العرض والطلب 18690 متر مكعب. رغما عن ان السودان البلد الوحيد الذي يملك امكانيات تصدير الأخشاب في الوطن العربي الا انه لم يصدر سوى 47 طن من الأخشاب المستديرة بقيمة 14000 دولار .

يقدر استهلاك القطاع الصناعي للأخشاب بحوالي 6.8% من اجمالي استهلاك البلاد عام 1994م تختصر صناعة الأخشاب في السودان علي نشر الأخشاب واعمال النجارة . يتم انتاج معظم الخشب المنشور في مناشير عتيقة تملكها الحكومة وتديرها الهيئة القومية للغابات . وتستخدم هذه المناشير كتل كبيرة الحجم لاناج مراقد السكة حديد بينما تستخدم ورش النجارة كتل صغيرة الحجم . كما توجد أكثر من 400 وحدة من مناشير الحفرة والتعليقة منتشرة في كل انحاء السودان . ويبلغ عدد وحدات صناعات الاثاث التي تستخدم أكثر من عشرة اشخاص حوالي 820 وحدة.

ينتمي معظم العاملين في صناعة الأخشاب للهيئة القومية للغابات واصحاب ورش النجارة. يتركز الحوار حول قضية التصنيع على الحاجة لتحسين المناشير لتلبية حجم الانتاج المطلوب للاسواق المحلية والدولية وتحسين جودة الأخشاب المنشورة والطلب علي اخشاب المنشآت وانتاج الاثاث الفاخر والعمل علي تلبية احتياجات السكة حديد للمراقد. ومن المواضيع المثارة ايضا امكانية انشاء صناعات مثل انتاج اللب و الورق و قشرة الخشب . الا ان عدم توفر البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بمستويات الانتاج يجعل من العسير الوصول الي قرار حول نوع وحجم الصناعة . اما تصنيع المنتجات غير الخشبية فينصب في الوقت الراهن علي تصنيع الصمغ العربي

بينما لاتجد صناعات الاغذية المستخلصة من منتجات الغابات وتصنيع المواد العطرية والطبية والحريز و انتاج العسل سوى القليل من الاهتمام.

الهدف :

حصر وتقدير حالة انتاج الغابات وتقييم الطاقة الانتاجية للمرافق الصناعية الراهنه في سبيل انشاء صناعة نشر خاصة متطلعة للريح وذات تقنية غاية من التقدم وحديثة ومنافسة تعتمد علي امدادات الاخشاب من غابات تحت الادارة المستدامة . كذلك انشاء استثمارات صناعية في القطاع تعتمد علي الميزات التنافسية لمختلف منتجات وخدمات الغابات.

توجيهات السياسة

يستند التوجيه الاساسي للسياسة على عزم حكومة السودان في دعم وتطوير الصناعة في قطاع الغابات بهدف تحقيق فوائد ذات قيمة مضافة ورفع مساهمة قطاع الغابات من الناتج المحلي الاجمالي . المطلوب من صناعات الغابات ان تغطي كل الاعمال التي يتطلبها السوق والتي تعتمد علي موارد الغابات بما في ذلك المنتجات الخشبية وغير الخشبية والاعمال المعتمدة علي الغابات مثل السياحة.سوف يتقلص دور الحكومة في انتاج السلع التجارية بالتدريج في المستقبل ليتولى القطاع الخاص مهمة الانتاج . ومعلوم في نظام السوق الحر ان يتحمل المستثمر الخاص كل المخاطر ويجني الارباح ولهذا فهو سيعمل علي تحقيق الكفاءة في كل الصناعات الغابية. سوف تظل السلطة العامه للغابات هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن امداد المواد التي تحتاجها الصناعة على المدى القصير و المتوسط بينما يتم تحرير او تحويل او خصخصة الاعمال المختلفة بانتاج السلع للسوق علي المدى الطويل. اما الهيئة القومية للغابات بصفة خاصة فسوف تقدم للصناعة برامج التدريب وتحسين المهارات وانتداب او نقل افراد للقطاع الخاص متى ما دعت الضرورة . وبالضرورة سوف تقوم المؤسسات الحكومية برفع قدرات القطاع في التخطيط الاستراتيجي ووسائل الحصول علي المعلومات والاحصائيات عن السوق.

سوف تستخدم الإيرادات المتحصلة عليها بواسطة القطاع العام أو الخاص جزئياً لإنشاء قاعدة مورديّة طبيعيّة متجددة ومستدامة . سوف تعتمد القرارات ذات الصلة بالتصنيع وتنفيذها اعتماداً على تحليل عميق للآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة بحيث تسبب الفوائد المستمدة من التصنيع في أحداث الضرر على معيشة وإيرادات الأطراف المتأثرة وعلى البيئة . سوف تعطى السياسة اهتماماً خاصاً بإنشاء استثمارات متوسطة الحجم تديرها المجتمعات المحليّة . وتعمل على تشجيع الشراكة بين المجتمعات والجهات الخارجيّة التي تجلب المعرفة وتفتح المجال للأسواق الإقليميّة والدوليّة ويتم تنظيمها لضمان التوزيع العادل للفوائد.

ستقوم الحكومة في الوقت المناسب بعمل تقدير لحالة وقيمة وطاقة المناشير الحكوميّة الموجودة الآن وتقييم أصولها الثابتة إضافة لتقدير قيم الغابات المنتجة كخطوة أولى نحو الخصخصة المزمعة في المستقبل . وسوف تكون الخصخصة منذ البداية متسمة بالشفافية وتتم بالكيفية التي تقضي الي مساهمة واضحة في دحر الفقر وزيادة دخول المجتمع وستولي الحكومة اهتماماً خاصاً بعواقب الخصخصة على حقوق الملكيّة للسكان المحليين والمنتفعين التقليديين.

من الضروري ان تقوم الوكالات من خارج قطاع الغابات بأعمال السياحة بما في ذلك إنشاء مرافق غابية ترفيهية وترقيّة السياحة البيئيّة بالتنسيق مع سلطة الغابات . وسوف تسعى توجهات السياسة لايجاد دور مؤثر لسلطة الغابات في هذا المجال لضمان حماية واستدامة الغابات الترفيهية وتحقيق إيرادات من السياحة البيئيّة.

الطاقة والنفط والغابات القضية

يقدر استهلاك في السودان عام 2000م بحوالي 15372000 طن مكافئ للنفط وان 87% من هذه الكمية يتكون من الكتلة الحيّة ومعظمها من حطب الوقود ويستهلك 76% من هذه الكمية في الأغراض المنزليّة في اعداد الطعام وغيره من الأغراض المتعلّقة بمعيشة الناس مثل المخابز وصناعة الطوب. لقد ساعد تطوير صناعة النفط في حدوث نمو اقتصادي معقول كما وفر

الغاز والجاز الابيض مما يساعد هذا علي تقليل الاعتماد علي الحطب. الا ان هنالك تاثيرات سالبة لصناعة النفط تتمثل في ازالة مساحات شعاسعة من اراضي الغابات لاغراض الاستكشاف وثلوث موارد الغابات التي يحتاج تحديدها الي اجراء مزيد من البحوث.

لقد تسبب التوزيع غير المتساوي لموارد الغابات في حدوث نقص في حطب الوقود في عدد من الولايات وفائض في ولايات اخرى. فمع استمرار تزايد الطلب علي حطب الوقود والافراط في قطع الاشجار حول المدن الكبيرة ان تباعدت مسافات الامداد عن المدن مما ادى لزيادة تكاليف الترحيل واحداث الندره في حطب الوقود. هذا وقد ادت وفره الطاقة البترولية وقله تكاليفها الي تخفيض الطلب علي حطب الوقود .

الهدف :

التاكيد من ان تطور صناعة النفط سوف تؤدي الي تحسين حالة غطاء الغابات في البلاد بتقليل الاعتماد علي طاقة الكتلة الحية وتقليل الحاجة لحطب الوقود وتوفير موارد مالية للدولة تساهم في احداث تنمية افضل للغابات.

توجيهات السياسة

ان الحكومة مسئولة عن تقديم الخدمات العامة والتي تمويلها عادة من الضرائب والرسوم حيث تشكل ايرادات النفط حاليا المصدر الاساسي لتمويل هذه الخدمات . الا ان النفط مورد غير متجدد ومن المتوقع ان تنضب ايراداته ويجف معينه كمصدر للطاقة . وتدرك حكومة السودان بان ايرادات مثل هذه الموارد غير المتجددة ملك للاجيال الحاضرة والمقبلة ولهذا فهناك التزام اخلاقي لاستثمار نصيب مثل هذه الايرادات في انشاء راس مال عام متجدد ومستدام . ومن منطلق المسؤولية تجاه الاجيال القادمة سوف يسعى قطاع الغابات مع الكيانات الحكومية المختصة لتخصيص نصيب من ايرادات النفط للاستثمار في اعمال تطوير مناشط الغابات الاقتصادية المعتمدة عليها .

من المتوقع ان يمتد حفر ابار البترول مستقبلا الي المناطق الغنية بالغابات في الجنوب . وسوف تعمل مؤسسات الغابات مع قطاع الطاقة في القيام بمسوحات حصر الغابات في المناطق المستكشفة حديثا للتعرف علي البيئات الغابية المميزة لغرض حمايتها . وسوف تبذل كل الجهود لتخفيف اثار استغلال النفط بهدف المحافظة علي هذه المناطق .

ينبغي ان تستجيب التنمية العمرانية القريبة من حقول النفط للتخطيط السليم في استخدامات الاراضي بحيث يشمل التخطيط مكونا للغابات الحضرية للتصدي لتحرك الكثبان الرملية والتصحر وغيره من الكوارث.

من المتوقع ان يحافظ الوقود الخشبي علي اهميته لمدة العشرة سنون القادمة علي الاقل رغما عن تاثير النمو الاقتصادي ووفرة الغاز والجاز الابيض في تقليل الاعتماد عليه

وعليه سوف تعالج توجهات السياسة مسالتين : الاولى : تحسين استغلال موارد حطب الوقود مع الترويج لاستخدام الغاز لتقليل الاعتماد علي الطاقة الخشبية . والثانية توفير حطب الوقود كمنتوج ثانوي من مخلفات الصناعات الخشبية حيثما امكن.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة والغابات

الهيئة القومية للغابات

ملخص مسودة سياسة الغابات المقترحة للعام 2015

مقدمة

أدرك السودان الحاجة لتنظيم وضبط إستخدام موارد الغابات منذ بداية القرن العشرين. ففي عام 1902م قامت الحكومة بإنشاء مصلحة الغابات والاحراش كما أصدرت في عامي 1908 و1927 القوانين الداعمة لسياسات المحافظة على الغابات. تم إجازة أول وثيقة سياسة قومية للغابات في عام 1932م وظلت تلك السياسة سارية لأكثر من نصف قرن إلى أن عُدلت عام 1986 لإستيعاب الرؤى الجديدة التي

تدعو لإشراك المجتمعات المحلية في أعمال الغابات ورفع مستوى التنسيق بينها وبين سياسات وبرامج القطاعات ذات الصلة بالغابات. حدثت تغيرات داخلية وخارجية كثيرة في الفترة التي أعقبت إجازة تلك السياسة كان لها تأثيرها على قطاع الغابات الأمر الذي إستدعي إجراء مراعاة شاملة لسياسة الغابات. فعزمت الحكومة على إصدار سياسة تستوعب هذه المتغيرات وتوجه مسار القطاع لاستيعاب التحديات القادمة التي تتمثل في تخفيف الفقر وتحسين أحوال المواطنين وتحسين البيئة الطبيعية ومقابلة مسائل العرض والطلب على إمدادات منتجات الغابات ومخاطبة التعهدات والالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات الإقليمية والمواثيق الدولية.

في هذا المضمار طلبت حكومة السودان في عام 2002م المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتقديم الدعم الفني لمراجعة سياسة الغابات ومراجعة الأطر المؤسسية والتشريعية لقطاع الغابات. وقد إستجابت الفاو بالتصديق على المشروع TCP/SUD/2903 في يوليو 2003 والذي إشتمل على مراجعة السياسة والهيكل المؤسسي والإصلاح التشريعي.

أنجزت دراسات أساسية ومتخصصة لأغراض هذا المشروع ومن ثم تم إعداد وثيقة السياسة القومية للغابات عن طريق المشاركة بطرح القضايا والاهتمامات والمشاكل الغابية أمام قطاع عريض من الجهات المعنية والجمهور وأخذ رأيها تأكيداً لمبدأ المشاركة في أنجاز هذه الوثيقة.

- خلفية توضح الاسباب التي دعت لمراجعة السياسة والمنهج لذي أتبع في إعدادها.
 - أسس الحكم في قطاع الغابات
 - رؤية السودان لموارده الغابية
 - الاهداف القومية التي يتواصل السعي لتحقيقها مستقبلاً والمجالات العملية لتحقيق الرؤى المنشودة.
- الأهداف المباشرة للسياسة وتوجيهاتها التي تُمارس في المرحلة الراهنة لتسهم في تحقيق الاهداف القومية

خلفية

يعتبر السودان من البلاد ذات الغطاء الغابي الشحيح حيث تغطي الغابات والأحراش حوالي 10.3% من مساحته الأرضية (FAO, 2015) ولا تتجاوز مساحة الغابات المحجوزة المسجلة وتحت اجراءات التسجيل

نسبة 5% فقط من مساحة البلاد. كما تعتبر أكثر من ثلثي مساحة البلاد صحراء أو شبه صحراء. وتنتشر غابات السافانا قليلة الامطار في معظم أنحاء أواسط السودان بينما تغطي الغابات ذات الأشجار العريضة الأوراق معظم أراضي الولايات المتاخمة لدولة جنوب السودان كما تنحصر الغابات المغلقة في مساحات صغيرة على منحدرات الجبال.

تكتسب الغابات أهميتها من دورها الحيوي في المحافظة على البيئة ومن فوائدها الاقتصادية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. تساهم الغابات بحوالي 12% من الناتج المحلي. ويتفاوت الطلب على منتجات الغابات من حطب وفحم وأعمدة المباني والخشب المنشور والاصماغ والأغذية والعلف والأدوية البلدية في مناطق البلاد المختلفة. لقد كان وما زال لطرق الحصول على هذه السلع ودرجة الإعتماد عليها تأثيراتها المختلفة على دور الغابات في وقاية البيئة ونمط حياة المجتمعات المختلفة.

لقد شهدت البلاد الكثير من التغيرات التي حدثت في العقود الأخيرة كان لها تأثيرها الداخلي على قطاع الغابات مما أوجب مراجعة شاملة للسياسة. من بين هذه التغيرات:

- اعتماد نظام الحكم الاتحادي والإنحياز البيّن نحو اللامركزية وصدور الدستور الإنتقالي المتضمن إقتسام الثروة والسلطة بين المستوي الاتحادي وحكومات الولايات.
- بروز السودان كدولة منتجة للنفط مما أحدث تغييراً في موازنات الطاقة.
- مخاطر المعدلات الراهنة في إزالة الغابات ومستوي الوعي المتنامي بدور الغابات في إستقرار البيئة.
- مخاطر فقدان السودان لموقعة الريادي في الإنتاج والتجارة العالمية في الصمغ العربي.
- تحقيق المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في إدارة موارد الغابات.
- انفصال الجنوب عن البلاد وأيلولة ثلثي غابات البلاد للدولة الوليدة في يوليو 2011م.

السياسة القومية لغابات السودان

بيان لنوايا حكومة السودان يعبر عن التزام الحكومة الجازم بأن تدير مباشرة أو توجه إدارة موارد الغابات في السودان بهدف المحافظة على إمداد منتجات وخدمات الغابات لمقابلة احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة من هذه المنتجات والخدمات.

إعداد السياسة

طرحت قضايا الغابات وهمومها ومشاكلها في حوار مستفيض في أوساط الجهات المعنية والجمهور علي نطاق القطر في استطلاع شمل أكثر من سبعمائة فرد لتحديد القضايا الرئيسية لقطاع الغابات. تم تحديد مجموعة من المبادئ التي تمثل أسس الحكم لقطاع الغابات. كما تم وضع الرؤيا المستقبلية والتطلعات القومية للقطاع وتحديد الأهداف المباشرة التي تقود لتحقيق هذه الرؤيا والتطلعات.

القضايا الرئيسية التي تجابه قطاع الغابات

- التصحر: وخطورته على التنمية المستدامة.
- تخصير السودان لتوفير منتجات غابية أكثر وتقديم خدمات بيئية أفضل
- صناعات الغابات لخلق مجالات للعمل وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع
- النزاعات حول الأراضي فض النزاعات وتصنيف استخدامات الأراضي بما يكفل الحيابة الأمانة لأراضي الغابات وغيرها من الأغراض الزراعية بحسبان أن ذلك يمثل ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.
- الطاقة والنفط كمؤشر لتخفيض الاعتماد على الوقود الخشي وتغير الطلب على المنتجات الخشبية الأخرى.
- صيانة التنوع الإحيائي للمحافظة على الموروث الطبيعي بالبلاد
- منتجات الغابات غير الخشبية لفتح مجالات جديدة للتنمية والإستفادة من موارد الغابات بخلاف الأخشاب.

الرؤيا لقطاع الغابات (Vision)

سوف تستغل موارد الغابات بأسلوب حكيم وفعال ومستدام حسب القيم واستجابة لاحتياجات شعب السودان بما يخلق فرص التوظيف ومجالات الاستثمار التي تساعد على إزالة الفقر وتحقق الأمن الغذائي وتفضي في نفس الوقت لتحسن البيئة الطبيعية.

سوف يتحقق هذا بمشاركة كل المعنيين بالقطاع ويتمخض عن جهدهم سودان أخضر يراعي فيه الحفاظ على التنوع الاحيائي والإدارة المستدامة للقاعدة الموردية والاستفادة من الموارد لفائدة الأجيال الراهنة والقادمة.

تظل مسئولية توفير الخدمات البيئية والسلعية على عاتق المؤسسات الحكومية. ويقوم القطاع الخاص بإنتاج السلع التجارية في كل الحالات الممكنة تحت ضوابط تنافسية ومستدامة".

التطلعات (الأهداف) القومية (National goals)

نبعت التطلعات القومية من:

(1) الأسبقيات والقضايا والاهتمامات التي أثارها أغلبية المعنيين بالأمر بقطاع الغابات خلال المسح الخاص بتحديد إحتياجاتهم والذي تم إجراؤه أثناء عملية مراجعة السياسة؛

(2) الأجندة السياسية والتنموية القومية والقضايا الأخرى المفصلية مثل اتفاقية السلام الشاملة والدستور 2005م؛

(3) القضايا المنبثقة عن الأجندة البيئية الدولية وجاءت تلك التطلعات كما يلي:

الحكم الرشيد لقطاع الغابات: الغاية هي "إنشاء إدارة عامة للغابات (هي الهيئة القومية للغابات) على المستوى الاتحادي وإدارات غابات على المستوى الولائي قادرة على تسيير الأمور والقيام بمهامها المنصوص عنها بطريقة شفافة وجماعية ومجدية اقتصادياً. يقصد بهذا تحقيق حكم رشيد في القطاع يتماشى مع الدستور الانتقالي 2005م".

2. تحسين حالة الناس: الهدف هو "محاربة الفقر واستدامة تأمين الغذاء وزيادة الدخل من أجل رفاهية شعب السودان".

3. السودان الأخضر: الهدف هو "خلق سودان أكثر خضره".

4. المحافظة على التنافسية: الهدف هو "المحافظة على الميزة التنافسية لقطاع الغابات".

5. المشاركة الشعبية: الهدف هو " ضمان نفوذ المجتمع المدني خاصة المعنيين بأمر الغابات في صنع القرار والاستفادة من إستغلال موارد الغابات والمحافظة عليها ".... السياج الاجتماعي.

6. فض النزاع حول استخدامات وحياسة الأراضي: الهدف هو " ضمان الحياسة الآمنة لأراضي الغابات وتنسيق وتنظيم نشاطات المعنيين في قطاع الغابات".

7. تطوير برنامج التوظيف ومصادر الدخل: الهدف هو " تنوع المناشط الغابية لضمان فرص العمل للمجتمعات ذات الصلة بالغابات والاستفادة من موارد الغابات لإنتاج سلع ذات قيمة إضافية عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية".

8. المحافظة على التنوع الإحيائي: الهدف هو " المحافظة على السمات الايكولوجية للمناطق المحمية والغابات المحجوزة والمساحات المغطاة بالأشجار خارج الغابات وتحسين صحة وحيوية النظم البيئية الغابية وضمان تطورها وارتقائها الطبيعي الحر "،،، المحميات الطبيعية والأثرية.

الأهداف المباشرة وتوجيهات السياسة

(Specific objectives & policy guidance)

الهدف الأول: "تحديد وتعزيز المهام المقررة للهيئة القومية للغابات لمقابلة التحديات القومية ومواصلة بناء قدراتها لمقابلة هذه المهام وتقوية إدارات الغابات بالولايات لمضاعفة جهودها نحو تحقيق الأهداف القومية وأداء واجباتها الولائية. ويعمل كلاهما لتمكين المجتمعات المحلية والقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في تنمية قطاع الغابات".

الهدف الثاني: "تحسين و تخضير المناطق الهامشية بالحماية المكثفة للغابات الطبيعية وتشجير المناطق الهامشية وفقاً لخطط عمل فنية شاملة . الهدف هو التقليل من العوامل المسببة للتصحر ومعالجة التأثيرات الإجتماعية والاقتصادية للتصحر والتأثيرات السلبية على التنوع الإحيائي وأخيرا تحسين اقتصاد البلاد ومعيشة الناس وقدراتهم على مقاومة آثار التصحر".

الهدف الثالث: " تفعيل الحماية لكل الغابات المحجوزة في الوقت الحاضر والتي ستحجز لاحقا وتكثيفها واستدامة إدارتها وإنشاء غابات محجوزة جديدة لمقابلة احتياجات الناس لمنتجات وخدمات الغابات. مع الاهتمام بتعزيز المشاركة الشعبية في صون البيئة ومكافحة التصحر والعمل علي رفع فعالية وجدوى

الاستثمارات طويلة الأجل في كل أنواع الغابات. مشاركة كل الممثلين بما فيهم المجتمعات المحلية وتعظيم دور المؤسسات المحلية والخاصة".

الهدف الرابع: " التكامل والمواءمة مع جهود واستراتيجيات القطاعات الأخرى التي ترمي لتحقيق أهداف الاستراتيجية القومية وخطة العمل للتنوع الإحيائي والعمل علي المحافظة على التنوع الإحيائي المتعلق بالغابات عن طريق المساهمة الرسمية وحشد المشاركة الفاعلة من المجتمعات المحلية".

الهدف الخامس: " وضع نظام لحيازة الأراضي يفضي لزيادة الاستثمارات طويلة الأمد في قطاع الغابات والنظم الايكولوجية وتمويل الاستثمارات يؤمن الأعمال التي تضمن الاستغلال المستدام للغابات".

الهدف السادس: "حصر وتقدير إنتاج الغابات وتقييم الطاقة الإنتاجية للمرافق الصناعية الراهنة في سبيل إنشاء صناعة نشر بالقطاع الخاص متطلعه للربح وذات تقنية حديثة ومنافسة تعتمد على إمدادات الأخشاب من غابات تحت الإدارة المستدامة. كذلك إنشاء استثمارات صناعية في قطاع الغابات تعتمد على الميزات التنافسية لمختلف منتجات وخدمات الغابات" بالتركيز على المنتجات غير الخشبية.

الهدف السابع: "توجيه صناعة النفط والتعدين نحو تحسين حالة غطاء الغابات في البلاد بتوفير الطاقة البترولية بصورة مدسرة لتقليل الاعتماد على طاقة الكتلة الحية مما يقلل الحاجة لحطب الوقود وتوفير الأموال التي تساهم في إحداث تنمية أفضل للغابات من عائدات النفط".

التنفيذ

مجرد إعداد سياسة قومية للغابات لا يعني حدوث تغيير في القطاع مالم تعقب ذلك خطوات جادة وعاجلة لتحويل اهداف وموجهات السياسة الي أنشطة وبرامج عمل ويشمل ذلك :-

- مراجعة قانون الغابات والقوانين الأخرى ذات الصلة بما يضمن تنفيذ السياسة
- تجديد البرنامج الوطني للغابات بالاستعانة بتوجهات السياسة
- توفير التمويل اللازم لتنفيذها
- تضع الحكومة إرادتها السياسية والتزامها الأكيد نحو التنفيذ الفاعل لتحقيق أهداف هذه السياسة.

